



وزارة الحكم المحلي

الإدارة العامة للتنمية
والاستثمار
2023



التنمية و الاستثمار

بالشراكة والاستثمار....نحقق التنمية والإعمار

المحتوى



01

مقدمة عامة

02

تعزيز الدور التنموي للهيئات المحلية

03

تطوير مصادر التمويل للهيئات المحلية

04

الاستثمار في الطاقة الشمسية

لماذا نحن هنا ؟

نسعى الى تسليط الضوء على اهم الخدمات و الدعم الفني الذي تقدمه الوزارة في مجال " التنمية والاستثمار" مثل: اتفاقيات الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص، تقييم فني لمشاريع الطاقة الشمسية، وحدات التنمية الاقتصادية، أفكار مشاريع ريادية، جدوى اقتصادية والإجراءات التنظيمية والقانونية لأي مشروع شراكة.



مفاهيم تنموية

التنمية المستدامة

التنمية التي تلبي
احتياجات الحاضر
دون المساس
بقدررة الأجيال
القادمة على تلبية
احتياجاتها الخاصة

01

التنمية الاقتصادية المحلية

عملية الاستراتيجية
تقودها بشكل
مشترك كافة
الجهات ذات العلاقة
الفاعلة على
المستوى المحلي
في مناطق محددة
بهدف تحسين
الاقتصاد وتوفير
سبل الحياة النوعية
لسكان تلك
المناطق من خلال
الاستثمار في
الموارد المحلية.

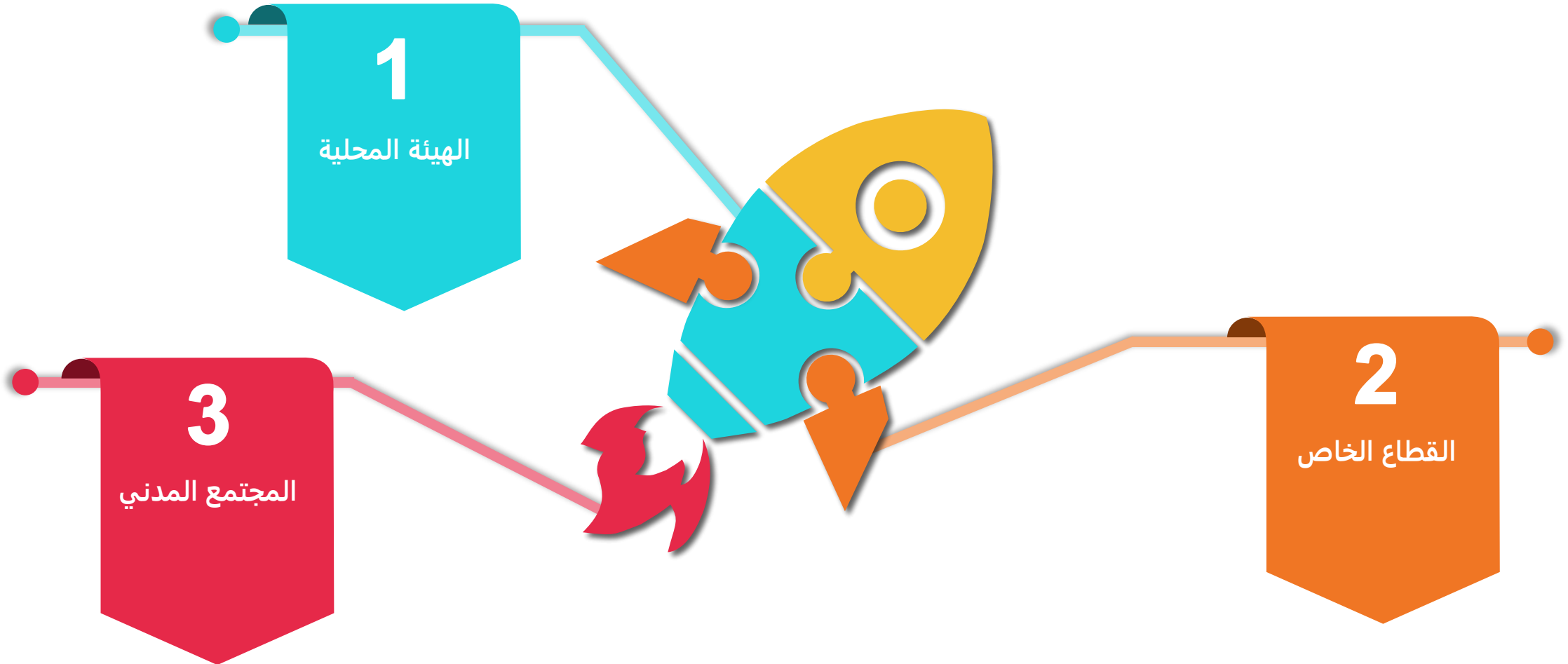
02

الاستثمار

الاستثمار والتنمية
الاقتصادية
مرتبطين ببعضهم
البعض لا يمكن أن
ينهض أي جزء
منهم دون الآخر
فالاستثمار هو
الجزء الرئيسي الذي
ينعش نهوض
الجانب الاقتصادي

03

أصحاب العلاقة بالتنمية الاقتصادية المحلية



الهدف من التنمية الاقتصادية المحلية في الهيئات المحلية

01

الانتقال بالهيئات المحلية من الدور التقليدي لها كمقدم خدمات الى الدور الريادي في قيادة عملية التنمية الاقتصادية المحلية

02

خلق مصادر تمويل إضافية و تعزيز الموارد الذاتية للهيئات المحلية لتمويل المشاريع وتقديم الخدمات بطريقة أفضل وبأقل التكاليف بهدف تحسين جودة حياة الناس

03

الاستثمار الأمثل للموارد في الهيئة المحلية ومن أهمها العنصر البشري

04

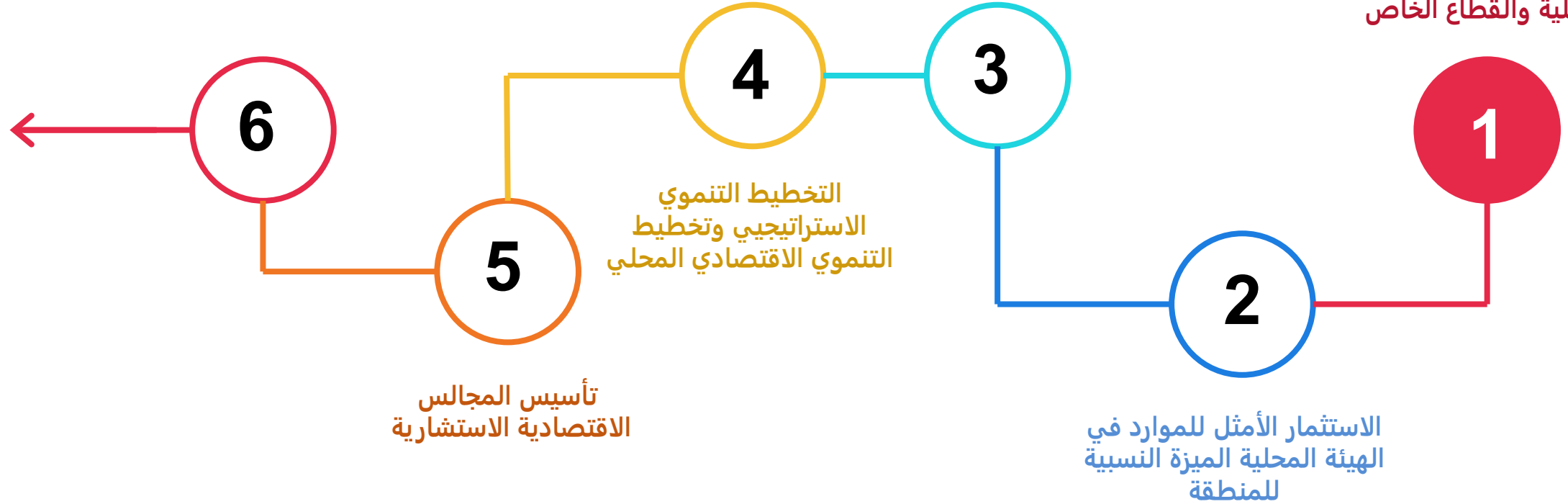
تحويل التحديات التي تواجه الهيئات المحلية الى فرص واعدة (تدوير النفايات، محطات تنقية المياه العادمة، توليد الطاقة الشمسية،)

كيف نحقق اهداف التنمية الاقتصادية؟

تبني تفكير غير تقليدي في ظل التطورات في مناحي الحياة المختلفة من اجل عدم الاصطدام بالمبادرات المقدمة من افراد المجتمع " مبادرات الافراد "

التكامل مع مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص والشركاء ذات العلاقة

الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص



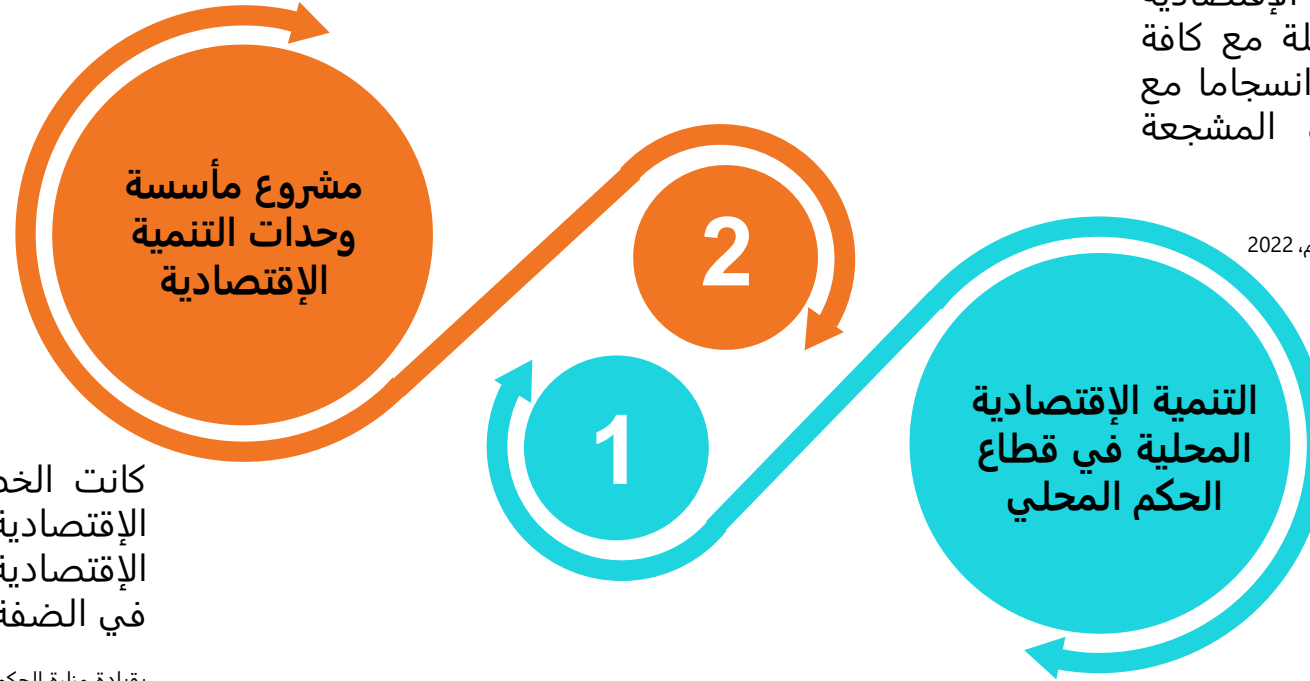


تعزیز الدور
التنموي للهيئات
المحلية

تعزيز الدور التنموي للهيئات المحلية

إن دور الهيئات المحلية لم يعد مقتصرًا فقط على تقديم الخدمات الأساسية وضمان استدامتها، بل تطور لتصبح قائدة لعملية التنمية الاقتصادية المحلية الشاملة وذلك بالشراكة الكاملة مع كافة مكونات المجتمع المحلي و الوطني، انسجامًا مع توجهات الحكومة وسياسات الوزارة المشجعة لعقد الشراكات مع القطاع الخاص

م. مجدي الصالح، اليوم الوطني للتنمية الاقتصادية المحلية، طولكرم، 2022



مشروع مؤسسة
وحدات التنمية
الاقتصادية

2

1

التنمية الاقتصادية
المحلية في قطاع
الحكم المحلي

كانت الخطوات الأولى نحو عملية تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمار هي مؤسسة وحدات التنمية الاقتصادية في عينة مختارة من البلديات الكبرى في الضفة وقطاع غزة

بقيادة وزارة الحكم المحلي و بالشراكة و دعم من اتحاد البلديات الهولندي

الترويج للتنمية الإقتصادية المحلية في قطاع الحكم المحلي

المؤتمر الوطني الأول للتنمية
الإقتصادية المحلية
رام الله

Mar-2017

....

Jan-2018

....

Sep-2018

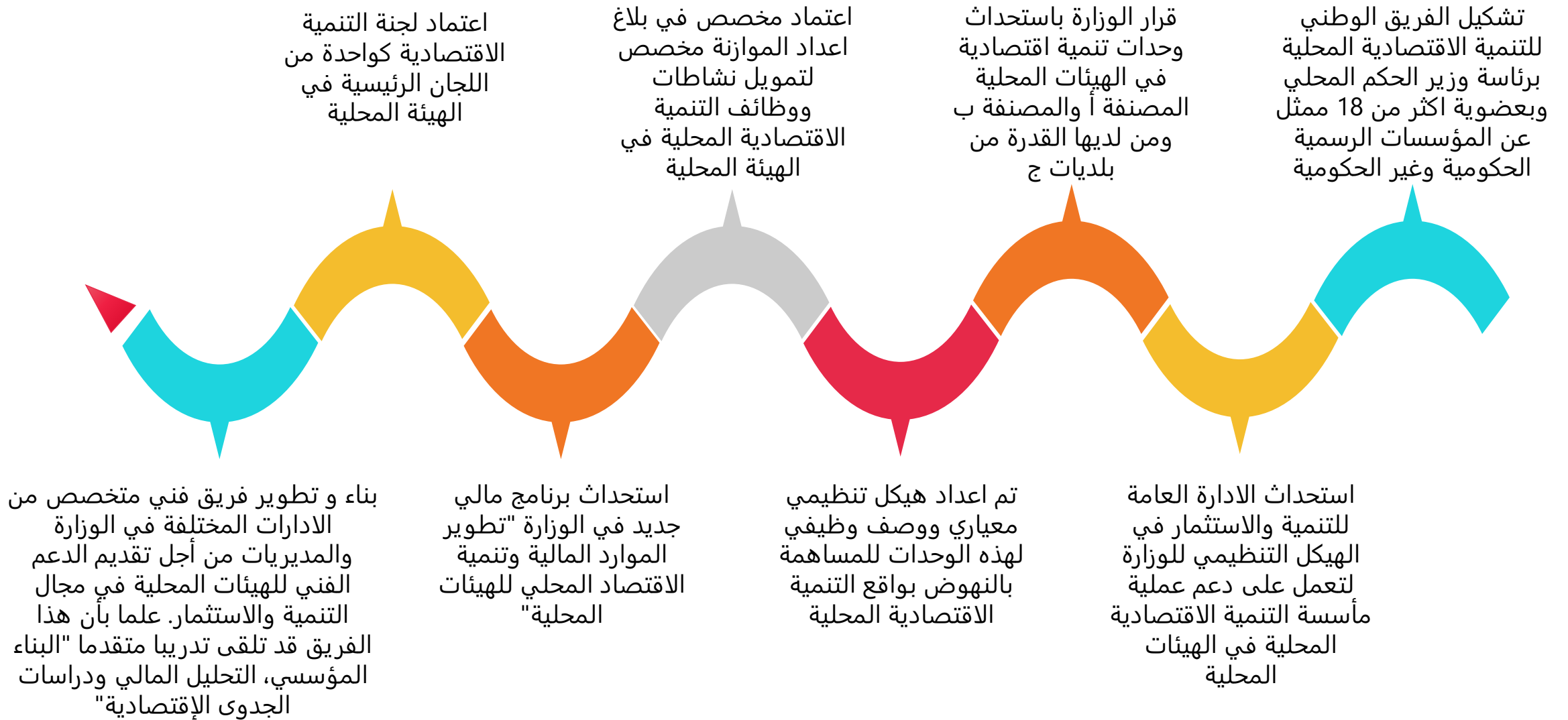
....

الإطار الوطني
المتكامل للتنمية
الاقتصادية المحلية

ورقة سياسات
دعم التنمية الإقتصادية
المحلية من خلال
الهيئات المحلية



مأسسة التنمية الإقتصادية المحلية في قطاع الحكم المحلي (الوطني والمحلي)



الشركاء والأطراف الفاعلة

الوزارات والهيئات الرسمية المختلفة

تعتبر الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى طرفاً رئيسياً وفاعلاً في هذا القطاع، بحكم مسؤوليتها عن عدد من الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية وكذلك لشراكاتها المختلفة مع هيئات الحكم المحلي

اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية

وتتحدد العلاقة حسب مساحات التعاون المشتركة والتي طالما تتمدد وتتقلص نتيجة غياب إطار قانوني ناظم لهذه العلاقة

وزارة الحكم المحلي

بوصفها القائد والمنظم الأساس لهذا القطاع

مؤسسات المجتمع المدني

يعتبر المواطنون ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني عنصراً فاعلاً وشريكاً أساسياً في بلورة سياسات القطاع وكذلك تنفيذ برامجه

الدول المانحة

يحظى القطاع بمكوناته المختلفة بعلاقات شراكة واسعة مع المؤسسات الدولية ووكالات الإنماء المختلفة والذي يبلغ عددهم أكثر من 18 شريك دولي

الهيئات المحلية

والمحدد حدودها ووظائفها وعلاقتها مع السلطة المركزية

هل هناك أطراف أخرى ؟

ادوات تعزيز عملية التنمية الإقتصادية
في قطاع الحكم المحلي

اولا: "الوزارة، الهيئات المحلية، اتحاد الهيئات المحلية و صندوق اقراض الهيئات المحلية"



ثانيا: " وزارة الحكم المحلي، المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني"



ثالثاً: "وزارة الحكم المحلي و القطاع الخاص"

تعزيز العمل بالشراكة ما بين القطاعيين العام والخاص

1

تأسيس حاضنات الأعمال من قبل مستثمرين والهيئات المحلية وذلك بإستهداف اصحاب الرؤى الإستثمارية الناشئة واصحاب المشاريع الصغيرة بدعمهم بدءاً من مرحلة الفكرة وحتى تسويق خدماتهم ومنتجاتهم

2

ترويج ميزات المناطق المحلية للمستثمرين

3

رابعاً: " وزارة الحكم المحلي، والدول المانحة"



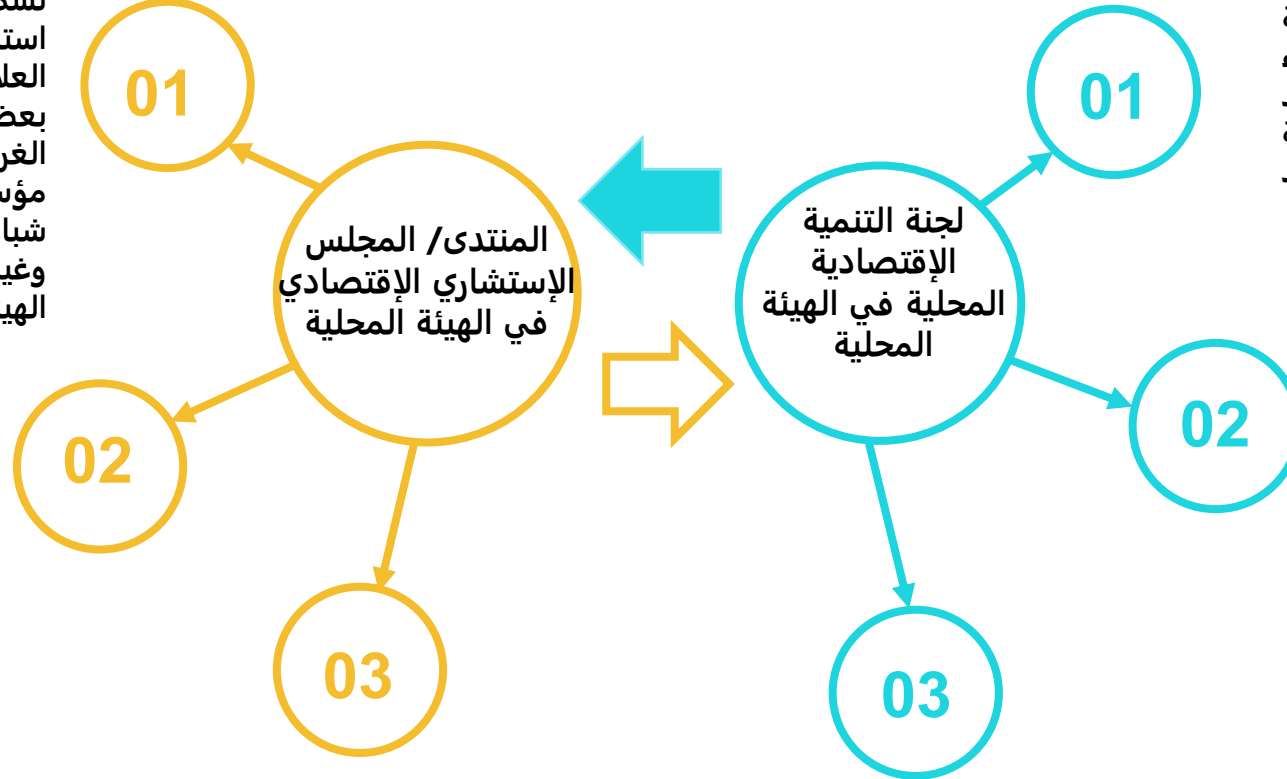
خامسا: ادوات تعزيز عملية التنمية الإقتصادية في الهيئات المحلية

"تشكيل لجنة التنمية الإقتصادية و تشكيل المنتدى/ المجلس الإستشاري في الهيئة المحلية"

تشكل بقرار من المجلس البلدي كمنتدى استشاري للمجلس البلدي في القضايا ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاستثمار بعضوية: مديريات الوزارات والهيئات المختلفة، الغرف التجارية، الاتحادات الصناعية، الجامعات، مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسات نسوية، شبابية، اشخاص ذوي إعاقة، القطاع الخاص وغيرها من الهيئات التمثيلية المختلفة في الهيئة المحلية

يقوم المجلس البلدي باختيار أعضاء المجلس الاقتصادي ويفضل ان يتولى رئيس المجلس البلدي او من ينوب عنه رئاسة المجلس الاقتصادي

تنتهي دورة المجلس الاقتصادي بانتهاء دورة المجلس البلدي و تكون وحدة/ قسم التنمية الاقتصادية في الهيئة المحلية هي المسؤولة عن متابعة مهام المجلس الاقتصادي



تشكل بقرار من رئيس الهيئة المحلية وبرئاسته من يفوضه وعضوين من أعضاء المجلس، المدير التنفيذي للمجلس أو أحد كبار الموظفين و مدير دائرة التنمية الاقتصادية في المجلس إن وجد أو أحد الموظفين المختصين

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة، ويكون اجتماعها قانونيا بحضور أغلبية أعضائها وتتخذ اللجنة قراراتها بموافقة ثلاثة أعضاء وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس

يجوز للمجلس الاستعانة بأحد المختصين أو أحد الخبراء من خارج الهيئة المحلية للمشاركة في اجتماعات اللجنة

تشكيل المنتدى/ المجلس الإستشاري الإقتصادي في الهيئة المحلية

الهدف الرئيسي هو ضمان مشاركة ومساهمة المجتمع المحلي وقطاع الاعمال والأطراف ذات العلاقة في عملية التنمية الاقتصادية، وتحريك وتعبئة وتجديد الموارد البشرية والمالية والطبيعية للوصول الى الرؤية التنموية للبلدية

المحاذير

- التعارض و التداخل مع المجلس البلدي في المهام والصلاحيات
- عدم وجود نظام ولوائح محددة تحكم وتضبط أعمال المنتدى أو المجلس
- إمكانية وجود تضارب في المصالح لدى الأعضاء



الأهمية

- تساهم على تفعيل عملية التنمية ونشر مفاهيم التنمية على المستوى المحلي
- تساهم في تعزيز الثقة بالشراكات
- الاسناد والدعم الشعبي "المشاركة المجتمعية"
- الاستفادة من الكفاءات البشرية في الهيئة المحلية
- تفعيل رقابة مجتمعية على العقود والشراكات

مسرعات الأعمال

لتنشيط عملية التنمية الإقتصادية المحلية

عملت وزارة الحكم المحلي على إطلاق مبادرات وسياسات تشجيعية لتحفيز عملية التنمية المحلية، فبادرت لتخصيص:

- 1- مليون دولار في موازنة الوزارة لإقامة ثلاثة مشاريع تهدف إلى تحقيق تنمية محلية عام 2018
- 2- 6 مليون شيقل لإقامة ثمانية مشاريع لعام 2019

وذلك ضمن تطبيق مفهوم التنمية المحلية الذي يستند إلى ثلاثة أقطاب (الوزارة، والهيئات المحلية، والقطاع الخاص)، وبناء على المبادئ والقواعد الأساسية لنجاح التنمية الإقتصادية المحلية، وتوجيهات وزير الحكم المحلي، عملت الوزارة على وضع الأسس والإجراءات القانونية والإدارية، والمعايير التي تحدد اختيار المشاريع ذات الأولوية في هذه المبادرات، وذلك لتوخي الشفافية في العمل وضمان توجيه أموال هذه المبادرة بشكل عادل، ومهني، وموضوعي، يخدم الأهداف التنموية.

مسابقة مشاريع التنمية
الإقتصادية المحلية

على هامش اليوم الوطني ينظم معرض يضم كافة شركاء القطاع ليكون منصة للتشبيك وتبادل الأفكار والخبرات في كافة مجالات عمل الهيئات المحلية، وعرض الفرص الإستثمارية بالشراكة ما بين القطاعين العام "الهيئات المحلية" والخاص

معرض التنمية الإقتصادية
المحلية والإستثمار

يعقد "اليوم الوطني او مؤتمر التنمية الإقتصادية المحلية" سنويا وبشكل دوري في إحدى محافظات الوطن، حيث يتم إختيار هوية خاصة لكل فعالية وبإشراك المؤسسات الحكومية، المانحين الشركاء في القطاع، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية وممثلي القطاع الخاص كشركاء رئيسيين في كل مراحل التحضير لليوم الوطني.

اليوم الوطني للتنمية
الإقتصادية المحلية

الأسس والمعايير العامة لمسابقة مشاريع التنمية الإقتصادية المحلية



عملية التنمية الإقتصادية المحلية طويلة ومتداخلة ولكنها ممتعة

كيف نرصد ونحدد المشاريع
التنموية في الهيئات المحلية؟

غالبا ما يكون المشروع
التنموي نتيجة لدراسة
تشخيصية تمكن من معرفة
المشاكل المطروحة في نطاق
منطقة ما ومحاولة حلها
"بتحويل المشكلة الى
فرصة"، او باستغلال الميزة
النسبية للمنطقة والاستثمار
بها

ما هو المقصود بمشاريع التنمية
الإقتصادية المحلية؟

لا بد ان يخطر ببالنا فور سماعنا لأي شيء يخص
"المشاريع التنموية": الإنسانية، الإستدامة و
النمو"

الأنسانية: ان يساهم في تحسين حياة الناس ،
وجعل نوعية حياتهم افضل، وجعلهم قادرين
على المساهمة في الإنتاج من خلال تدريبهم
وتأهيلهم لإستلام وظائف بالمشروع.

الإستدامة: ان اهم شرط يجب ان تتصف به
المشاريع التنموية هو ديمومتها، فهي مشاريع
ذات عمر غير محدد انما يجب ان تكون ذات
عمر مفتوح.

النمو: بالطبع وجود هذا النوع من المشاريع
بكثرة سيكون له اثر واضح في التنمية
الإقتصادية الكلية

ماذا نعني بالتنمية الإقتصادية
المحلية؟

هي عملية متعددة من حيث
القطاعات والمستويات والتي
تعزز مجموعة من الإجراءات
المتنوعة و التكميلية لدعم
اهداف التنمية الإقتصادية
المحلية في كل منطقة

الأطار الوطني المتكامل للتنمية الإقتصادية
المحلية، 2018

مراحل اعداد مشروع تنموي في الهيئة المحلية

اعداد دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع
المختارة وضع خطة عمل اولية للمشاريع

تشمل "دراسة السوق، الدراسة الفنية،
الدراسة القانونية، الدراسة المالية
ودراسة الجوانب الإقتصادية"

اختيار المشاريع ذات الأولوية
للتنفيذ "دراسة ما قبل الجدوى"

دراسة اولية لتحديد وتحليل واختيار
افضل المشاريع من مجموعة
المشاريع المقترحة



تمويل المشاريع و تنفيذها

التمويل الذاتي، الشراكة مع
القطاع الخاص ، اقتراض
والإستثمار في حاضنات
الأعمال

اعداد الخطة التنموية
المحلية لمنطقة معينة
SDIP

تشتمل على كافة المشاريع اللازمة
لتنمية وتلبية احتياجات الهيئة
المحلية

بوابه الهيئات المحلية

Baladiyat.ps

يجري الآن اطلاق البوابة التي تخص مواضيع التنمية الإقتصادية المحلية على منصة "بوابة الهيئات المحلية" تضم المواضيع التالية:

مؤشرات اقتصادية

01

02

بنك الأفكار الإستثمارية

03

المستثمرون

04

مسابقة مشاريع التنمية الإقتصادية "الاعلان،
متطلبات التقديم، التقديم و اعلان النتائج"

وغيرها من الخدمات والدعم الفني التي ستقوم الإدارة بتقديمه لهيئاتنا المحلية



تطوير مصادر التمويل للهيئات المحلية

"الجدوى الاقتصادية والشراكات"



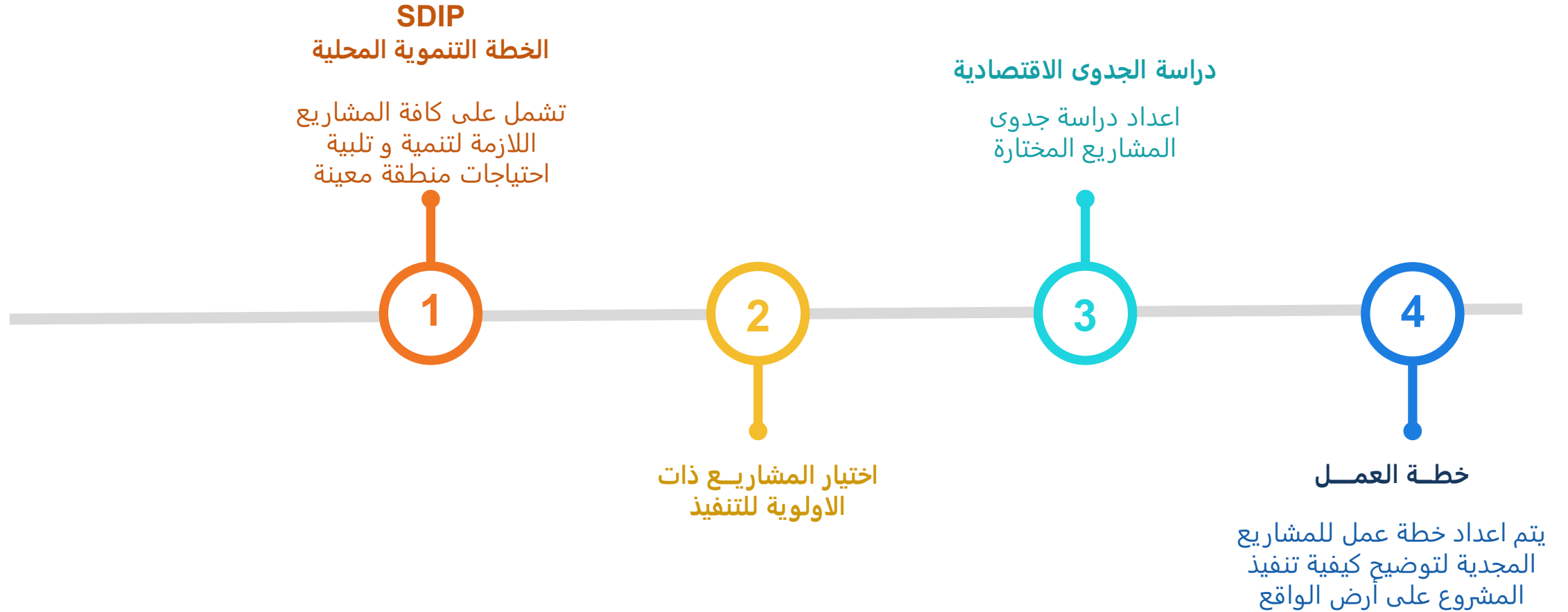
تمنح دراسة الجدوى الهيئة المحلية صورة أكثر وضوحًا حول الميزانية المطلوبة، وتقييم مدى جدوى ونجاح هذا المشروع المقترح. بالإضافة لنقاط القوة للمشروع المقترح، كما تساهم دراسة الجدوى بالمنافع الأخرى حيث:

الجدوى الاقتصادية وأهميتها

ينبغي أن يتم إعداد دراسة الجدوى بعناية واحترافية للحصول على تقييم شامل لمدى جدوى المشروع واتخاذ القرارات السليمة قبل البدء في تنفيذه. من المهم الاستعانة بخبراء ومستشارين ماليين أو استشاريين لإجراء هذه الدراسة بشكل صحيح والمطلوب. الهيئات المحلية غير مطلوبة منها اعداد الدراسة، فإتمام الدراسة من طرف ثالث يكون أكثر واقعية، مع ضرورة ان تقوم الهيئة المحلية بقراءة الجدوى، فالقراءة تساهم في اتخاذ القرار السليم بشأن انجاز المشروع او استبداله.

- تساهم في تسليط الضوء على فرص جديدة ربما لم تكن واضحة من قبل.
- تساهم في تعزيز وتقوية فريق العمل.
- تساهم في زيادة نسبة نجاح المشاريع.
- تساهم في رفع الوعي لاتخاذ قرارات أفضل بشأن المشاريع التي يتم تنفيذها.
- تساهم في توضيح متطلبات المشروع.

مراحل دراسات الجدوى للمشاريع التنموية في الهيئات المحلية



مكونات دراسة الجدوى الاقتصادية

الدراسة الفنية والتشغيلية

يتطلب التحليل الفني تقييم قدرة المشروع على تنفيذ الأنشطة وتقديم المنتجات أو الخدمات المطلوبة. بحيث يتم تحديد الموارد الفنية المطلوبة وتقييم قدرة البنية التحتية على دعم المشروع.

وفي الدراسة الفنية يتم دراسة وتحديد كافة احتياجات ومستلزمات المشروع الفنية والتقنية اللازمة لتشغيل المشروع على أرض الواقع.

دراسة وتحليل السوق

من خلال دراسة السوق تقوم البلدية بدراسة واقع الهيئة المحلية بحيث يتضمن تحليل التسويق تقييم حجم السوق المستهدفة والطلب المحتمل على المنتج أو الخدمة المقدمة. وتحديد المزايا التنافسية للمشروع. وبهذا تقوم وزارة الحكم المحلي بتشجيع المشاركة مع القطاع الخاص وإنشاء مشاريع مدرة للدخل تعود بالفائدة على الهيئة المحلية.

ويعتبر تحليل السوق خطوة مهمة للغاية في اكتشاف مدى جدوى المشروع. فأي طريقة أفضل لمعرفة ما إذا كان المشروع سينجح من أن تدرس تجارب الآخرين في تنفيذ مشاريع مشابهة، وفرص التطور واستمرارية هذه المشاريع.

خطوات اعداد الخطة الفنية – Technical Plan Steps



الدراسة التشغيلية

أبرز التحديات التي تواجهها المشاريع الجديدة هي المصاريف التشغيلية في السنة الأولى، والتي عادة تكون مصيرية بشأن استمرار المشاريع أو انائها، لهذا يجب ان تشمل دراسة الجدوى الخطة التوظيفية في المشروع والتي يتم من خلالها توضيح احتياجات المشروع من الموارد البشرية اللازمة أو بما يعرف بالمسميات الوظيفية اللازمة لتشغيل المشروع سواء في بداية تشغيل المشروع أو مستقبلاً، الى جانب توضيح المهام والمسؤوليات المرتبطة بالمسميات، والاطار الزمني المتعلق بعمليات التوظيف، وتؤثر بشكل مباشر على الموازنات التقديرية المتعلقة بتكلفة المصادر البشرية وعلى خطة عمل المشروع السنوية



التحليل المالي و الاقتصادي

التحليل المالي

يتطلب تحليل مالي مفصل لتقييم جدوى المشروع. يشمل ذلك تقدير التكاليف الأولية للمشروع، بما في ذلك تكاليف البنية التحتية والتجهيزات وتكاليف التشغيل اليومية. يتم أيضًا تقدير الإيرادات المتوقعة والتنبؤ بالأرباح المحتملة على المدى الطويل. يتم استخدام مقاييس مالية مثل معدل العائد على الاستثمار (ROI) وصافي القيمة الحالية (NPV) وفترة استرداد الاستثمار (Payback Period) لتقييم الجدوى المالية للمشروع.

وهي دراسة المنافع الاقتصادية غير المالية، وتشمل عدة جوانب:

- ❖ تلبية احتياجات الفئات المستهدفة
- ❖ الميزة التنافسية
- ❖ الآثار غير المالية الناتجة من تنفيذ المشروع (سياحية، بيئية، اجتماعية)
- ❖ توفير فرص عمل لسكان المنطقة
- ❖ تحسين مستوى دخل الأسر في المنطقة .

التحليل الاقتصادي

نموذج للعناصر التي تشملها دراسة الجدوى

- ❖ وصف المشروع وأهدافه.
- ❖ الفوائد المتوقعة للبلدية والشركة المستثمرة.
- ❖ التكاليف المتوقعة للبلدية والشركة المستثمرة.
- ❖ تحليل سوق العمل المحلي واحتياجات القوى العاملة.
- ❖ تحليل المنافسة وتقييم الفرص التجارية المحتملة.
- ❖ التكاليف الرأسمالية: تكاليف البناء والتجهيز والتشغيل الأولي.
- ❖ التوقعات المالية: الإيرادات المتوقعة والتكاليف العملية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- ❖ تقدير نقاط التعادل المالي والعائد على الاستثمار (ROI).
- ❖ تحليل المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على المشروع.
- ❖ وضع استراتيجيات للتعامل مع المخاطر المحتملة.
- ❖ تقييم الآثار الاقتصادية المتوقعة للمشروع على المستوى المحلي مثل توفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي
- ❖ تحليل الآثار الاجتماعية المحتملة للمشروع مثل تحسين المهارات ورفع المستوى التعليمي.
- ❖ للتوصيات النهائية بشأن جدوى تنفيذ المشروع

ملخص التنفيذ

التحليل السوقي

التحليل المالي

تحليل المخاطر

الآثار الاقتصادية والاجتماعية

التوصيات والاستنتاجات

الشراكة ما بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص بداياتها/ اشكالها

البدايات: شراكات الهيئات المحلية مع القطاع الخاص لم تبدأ الآن وإنما هي علاقة تاريخية ما بين البلديات والمستثمرين ولكنها تركزت سابقا على استثمارات تقليدية مثل اسواق الخضار، المسالخ، كراجات السيارات .

اليوم اصبحت العلاقة ما بين الهيئات المحلية والمستثمرين طويلة الامد قائمة على اساس التكافؤ في الفرص اذ تغيرت النظرة للهيئة المحلية انها ليست جهة للتربح منها والانتفاع من طرف واحد، وان العلاقة التشاركية ليست مرتبطة بشخص البلدية وإنما بمؤسسة البلدية وطاقمها والقرارات فيها تشاورية وليست فردية وعليه فان دخول الهيئة بشراكة لا يعني عدم التزامها بمبادئ الحكم الرشيد

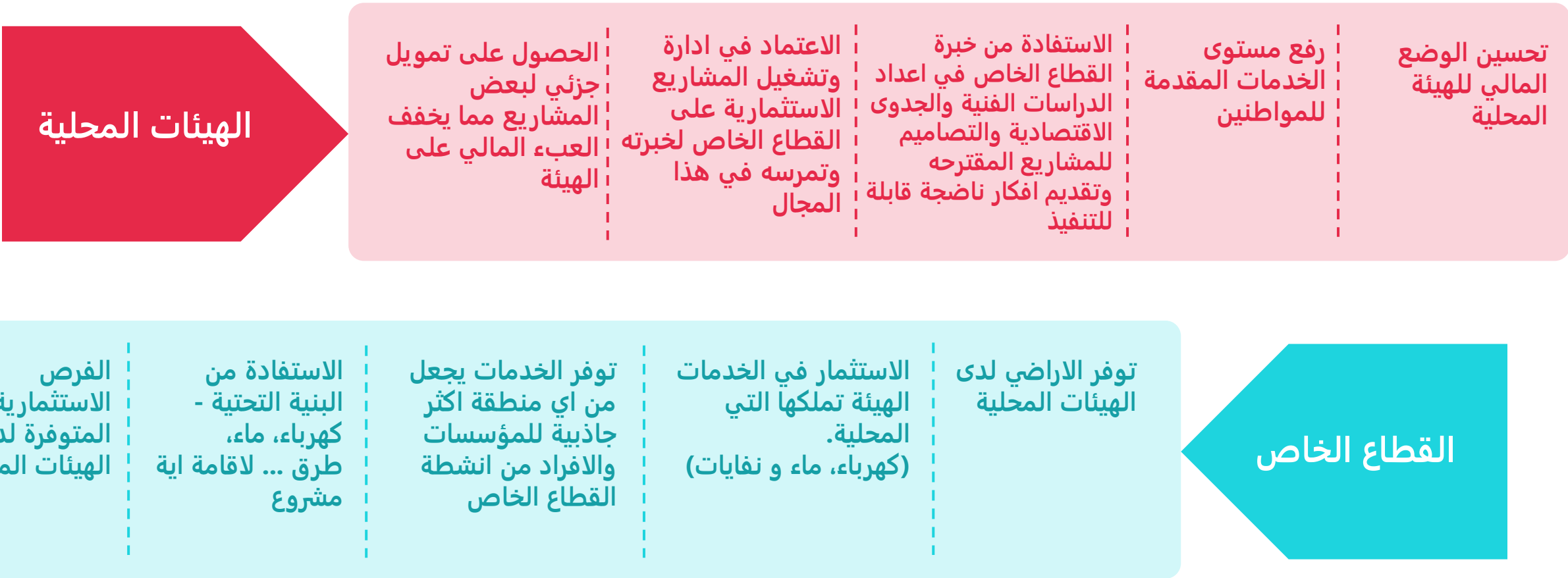
نحن نحدث تغييرا في فلسفة القطاع والتحول من الدور التقليدي للهيئات المحلية في تقديم الخدمات الى الدور التنموي والذي يسير بثبات ولو انه بطيء وهذا طبيعي ان يحدث حيث ان عملية التنمية وانعكاساتها طويلة الامد لكن المهم اننا بدأنا بتعزيز واحدة من اهم ادوات التنمية الاقتصادية المحلية الفاعلة وهي شراكة الهيئات المحلية مع القطاع الخاص



تعريف الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص



دوافع الهيئات المحلية والقطاع الخاص للبحث عن الشراكات



انواع الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص

تأسيس شركات

تقوم الهيئة المحلية بالاضافة الى الشركاء من القطاع الخاص بتأسيس شركة لتنفيذ وتشغيل وادارة المشروع حسب قانون الشركات الفلسطيني

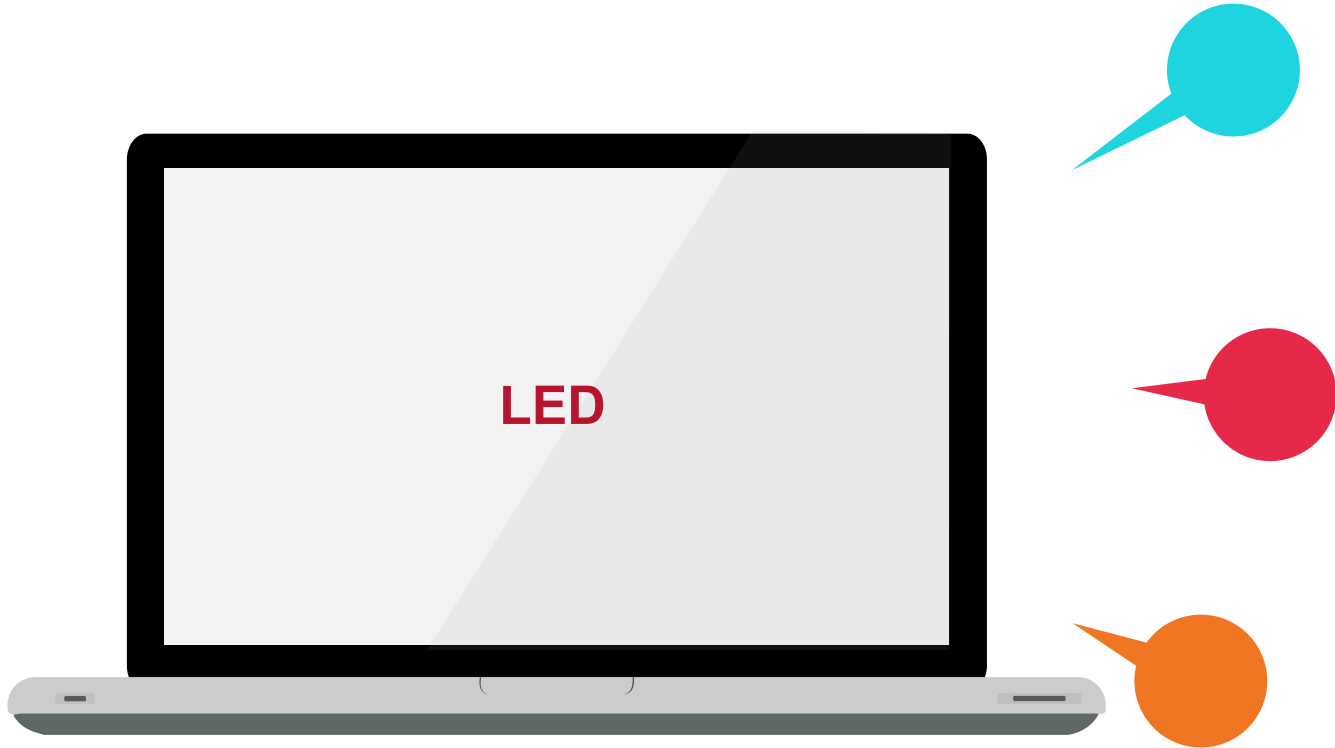
تتم مصادقة وزير الحكم المحلي على النظام الداخلي وعقد التأسيس كأحد المتطلبات لاستكمال تأسيس الشركة لدى مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد

عقود شراكة

تكون على شكل اتفاقيات تُحدد فيها الواجبات والحقوق ويفضل ان تكون طويلة الامد لتحقيق غايات التنمية الاقتصادية

تتم مراجعة هذه الاتفاقيات من الوزارة للوصول الى صيغة معتمدة ومرضية لطرفي الاتفاق تمهيدا لمصادقة وزير الحكم المحلي عليها

مسرعات التنمية بالشراكة مع القطاع الخاص



مساهمة الحكومة من خلال الخزينة العامة في تحفيز الشراكات لأول مره تخصص الحكومة مبالغ من موازنتها ليتم دفعها وتوجيهها واستثمارها لمشاريع شراكة مع القطاع الخاص، وهذا يوضح جدية الحرص على تفعيل التنمية الاقتصادية، وهي بهذه الخطوة سباقه عن المانحين الدوليين في دعم مثل هذا النوع من المشاريع

استحداث برنامج مالي جديد ضمن موازنة الوزارة "تطوير الموارد المالية وتنمية الاقتصاد المحلي للهيئات المحلية" وهو البرنامج الرابع في موازنة الوزارة ويهدف الى تقنين ومأسسة الجهود الوطنية وتمويلها

برنامج يهدف الى:

- تنشيط التنمية المحلية والتي تهدف الى احداث اصلاح جذري بالقطاع
- تعزيز مواردنا المالية من خلال خلق بيئة مواتمة لتنمية الاقتصاد المحلي بكفاءة وفعالية
- المساهمة بتخفيض صافي الاقتراض من خلال هذا البرنامج المالي

مسرعات التنمية بالشراكة مع القطاع الخاص

لتشجيع مشاريع الشراكة قامت الوزارة بتحديث وتطوير ورقة سياسات الشراكة بين الهيئات المحلية والقطاع الخاص لتصبح مشروع نظام الاستثمار بالشراكة مع الهيئات المحلية

البيئة القانونية المحفزة
للشراكة بين الهيئات المحلية
والقطاع الخاص

ونذكر هنا ان هذا النظام من اكثر الانظمة التي خضعت للنقاش حيث ساهمت تقريبا 23 مؤسسة في التعقيب على النظام من خلال ملاحظات وتعديلات تم ارسالها للوزارة

المصادقة على نظام الاستثمار بالشراكة مع الهيئات
المحلية في جلسة مجلس الوزراء رقم 177 بتاريخ
3/10/2022

نظام الاستثمار بالشراكة
مع الهيئات المحلية

مسرعات التنمية

تعليمات لتنظيم الاجراءات

لتنظيم اجراءات العمل وضبطها تم استصدار قائمة تعليمات من معالي الوزير لتوحيد الاجراءات ومراعاة الشفافية والنزاهة في كافة مراحل الشراكه مثل تعليمات الاستثمار في مجال الطاقة الشمسية، تعليمات الاستثمار في مجال الفاير تعليمات الاستثمار بالشراكه بشكل عام



امثلة على المشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص / قيد التنفيذ



مشروع المستنبت الزراعي المتقدم
من بلدية قلقيلية

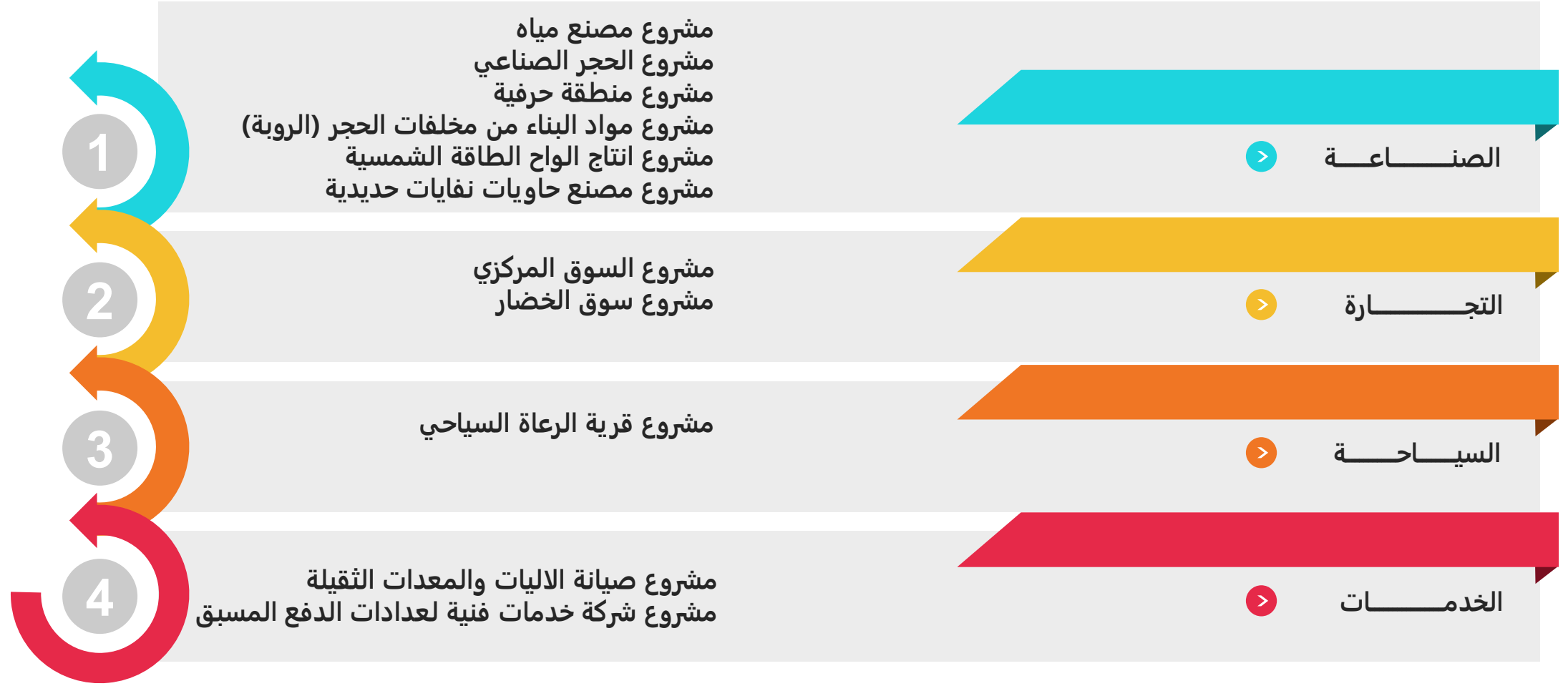


مشروع في الساحة الداخلية بلدية
بني نعيم/ محافظة الخليل



مشروع توليد الطاقة من النفايات
العضوية المتقدم من بلدية بيت
لحم

مشـاريع واعدة



أمثلة على مشاريع

التحدي:

نفايات خطرة وتحتوي مواد سامة ولا يتم استقبالها قبل مكبات النفايات.

الفرصة:

المواد السامة عبارة عن مواد ذات قيمة مثل: الرصاص، أحماض و مطاط مضغوط.

الإجراء:

مصنع تدوير البطاريات السائلة.
فصل وتنظيف المطاط المضغوط وبيعه.
فصل الرصاص و أكسيد الرصاص والأحماض وبيعها.

بطاريات السيارات التالفة

روبة الحجر واستخدامها

التحدي:

روبة الحجر تشكل عبئا كبيرا على كثير من الهيئات المحلية.

الفرصة:

تحتوي الروبة على نسبة كبيرة جدا (تصل الى 99%) من كربونات الكالسيوم وهي مادة خام لكثير من الصناعات.

الإجراء:

مصنع تدوير الروبة بالشراكة مع القطاع الخاص واستخدامها في إنتاج عدة منتجات و منها الحجر الصناعي. بتناغم مع الخطط الحكومية لحماية المصادر الطبيعية والأراضي الزراعية.

أبرز التحديات التي تواجه الهيئات المحلية والقطاع الخاص في مجال الشراكة



الهيئات المحلية

- على الرغم من استحداث نظام الشراكة إلا أنه لا يزال غير كاف لتنظيم البيئة القانونية المحفزة للشراكة
- التحديات والقيود التي يفرضها الاحتلال مثل تقسيمات المناطق ومحدودية المشاريع في مناطق C
- التغيير في مجالس الهيئات المحلية أو حلها بسبب الانتخابات أو الخلافات الداخلية
- عند دخول الهيئة المحلية في شراكة مع قطاع خاص تكون بهدف تقديم خدمة أفضل بينما يعتبر تحقيق الربح هو الهدف الأول للقطاع الخاص.
- ضعف القدرات الإدارية لدى الهيئات المحلية لإدارة مشاريع الشراكة أو للمساهمة في ذلك

- تخوف القطاع الخاص من مشاركة الهيئة المحلية لقلة خبرة الأخيرة في مجال الاستثمار
- قلة الحوافز الممنوحة للقطاع الخاص في مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص
- ضعف إدراك القطاع الخاص للفرص الاستثمارية التي يمكن أن توفرها الشراكة مع الهيئات المحلية
- تدني مستويات التنسيق والشراكة ما بين القطاع الخاص والهيئات المحلية أدى إلى ضعف الثقة بين المستثمر والهيئة المحلية
- تخوف المستثمر من حدوث تغييرات مفاجئة في أولويات وسياسات الهيئات المحلية عند تغييرها والذي يحمل في طياته مخاطر تهدد الاستثمار

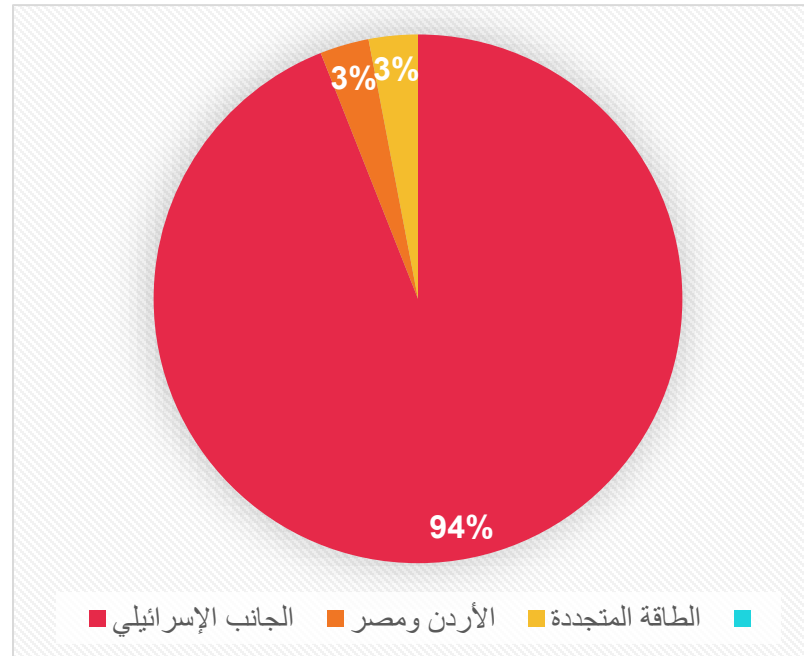
القطاع الخاص

الإستثمار في الطاقة الشمسية

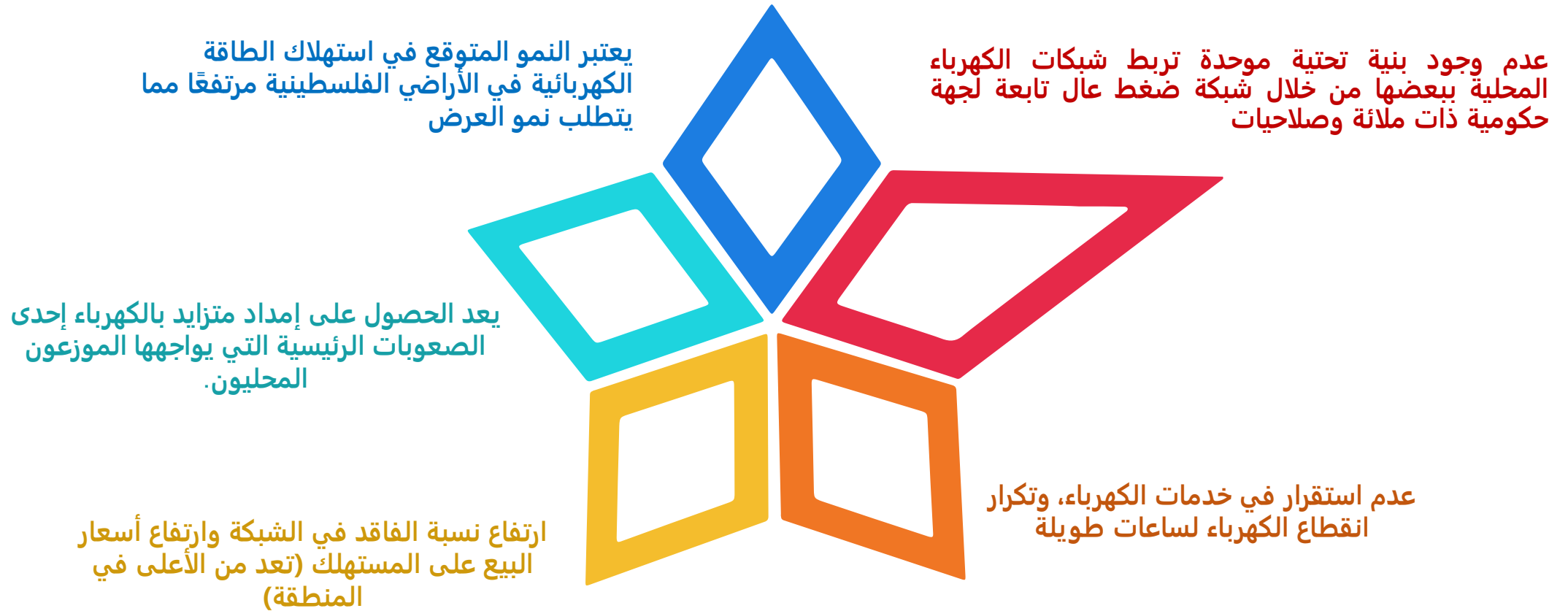


واقع الكهرباء في فلسطين

تحصل فلسطين على حاجتها من الطاقة الكهربائية من ثلاث مصادر رئيسية وهي "الجانب الإسرائيلي" و "الأردن ومصر" بالإضافة للمصادر المحلية من الطاقة المتجددة



تحديات قطاع الكهرباء في فلسطين



الطاقة الشمسية

هي الطاقة التي يتم انتاجها عن طريق تحويل أشعة الشمس الى كهرباء صالحة للاستخدام من خلال ما يسمى النظام الشمسي أو محطة الطاقة الشمسية

ان الطاقة التي توفرها الشمس عن طريق الإشعاع لمدة ساعة واحدة يمكن أن تلبي احتياج الأرض من الكهرباء لعام كامل

1- فلسطين لديها أكثر من 300 يوم مشمس في العام بمعدل 5 ساعات يومياً

2- تحتوي أيضاً على نسبة إشعاع عالي بمقدار 5.4 كيلووات ساعة/ متر مربع وذلك يعني إنتاج سنوي بمعدل 1800 كيلووات ساعة سنوياً/ كيلووات طاقة شمسية

3- غير مكلف نسبياً مقارنة بباقي مصادر الطاقة المتجددة

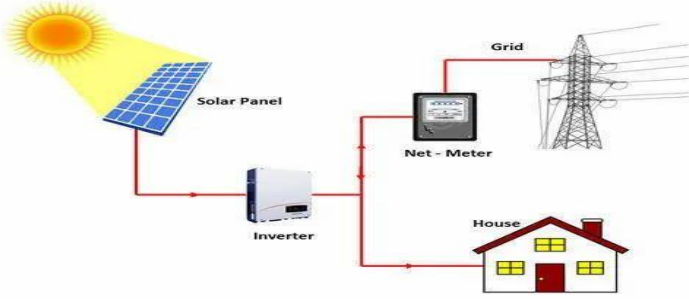
4- تكلفة تشغيلية منخفضة واسترداد لرأس المال بوقت قصير مما يجعله مجدي إقتصادياً

5- سهولة التركيب سواء للمنازل أو المستثمرين

اهم ميزات الطاقة الشمسية في فلسطين

أنواع أنظمة الطاقة الشمسية

تقسم أنظمة الطاقة الشمسية في فلسطين حسب إتصالها بشبكة الكهرباء الى نوعين



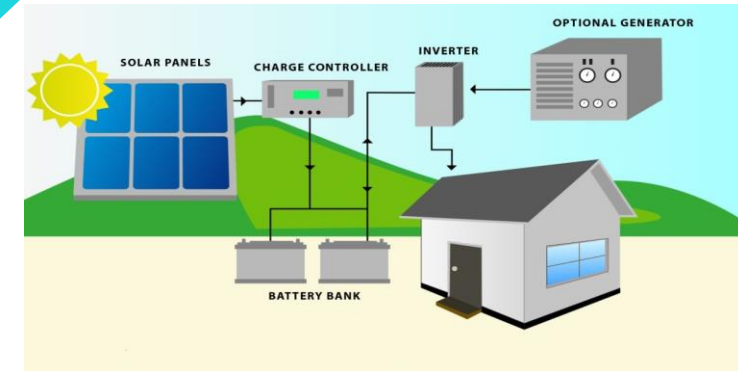
- يكون النظام مربوط مع بطاريات للتخزين

- يستعمل هذا النظام في المناطق المعزولة أو البعيدة عن شبكات الكهرباء

ON GRID SYSTEM

OFF GRID SYSTEM

- يكون النظام مربوط مع شبكة الكهرباء وهو النظام الشائع والمستخدم حالياً في فلسطين



مكونات النظام الشمسي

الألواح الشمسية

تلتقط الألواح الكهروضوئية الشمسية ضوء الشمس، مما يتسبب في إطلاق الإلكترونات الموجودة في خلايا السيليكون بلوح الطاقة لتصبح تيارًا كهربائيًا مباشرًا
DC

منظم الشحن

وظيفة المنظم الأساسية هي التحكم في عملية شحن البطارية و الحفاظ على مستوى مناسب من التيار الكهربائي الذي يتم تخزينه في البطارية

SOLAR PANELS

CHARGE CONTROLLER

INVERTER

BATTERIES

العاكس

يقوم العاكس بتحويل التيار المستمر إلى تيار كهربائي متناوب AC ، مما يجعله صالحًا للاستخدام في المنازل والشركات.

البطاريات

وتستخدم لتخزين الكهرباء الفائضة عن الاستخدام لإعادة استخدامها في أوقات الليل

أنواع أنظمة ربط الطاقة الشمسية على الشبكة

يتم إستغلال الطاقة المنتجة من محطات الطاقة الشمسية وذلك من خلال إتفاقيات خاصة بين الجهة التي تملك شبكة الكهرباء سواء هيئة محلية أو شركة كهرباء وبين المواطنين أو المستثمرين

وهي إتفاقية يتم من خلالها تنظيم عملية بيع الطاقة الكهربائية المنتجة بين المستثمر أو القطاع الخاص وبين الهيئة المحلية بهدف إستخدام هذه الطاقة ضمن حدود شبكتها الخاصة.

إتفاقية شراء الطاقة
PPA

أو ما يطلق عليه نظام صافي القياس بحيث يتم عقد إتفاقية بين الهيئة المحلية والمشاركين المنزليين لربط مشاريعهم الخاصة ذات القدرات الصغيرة على شبكة الكهرباء.

صافي القياس
NET METERING

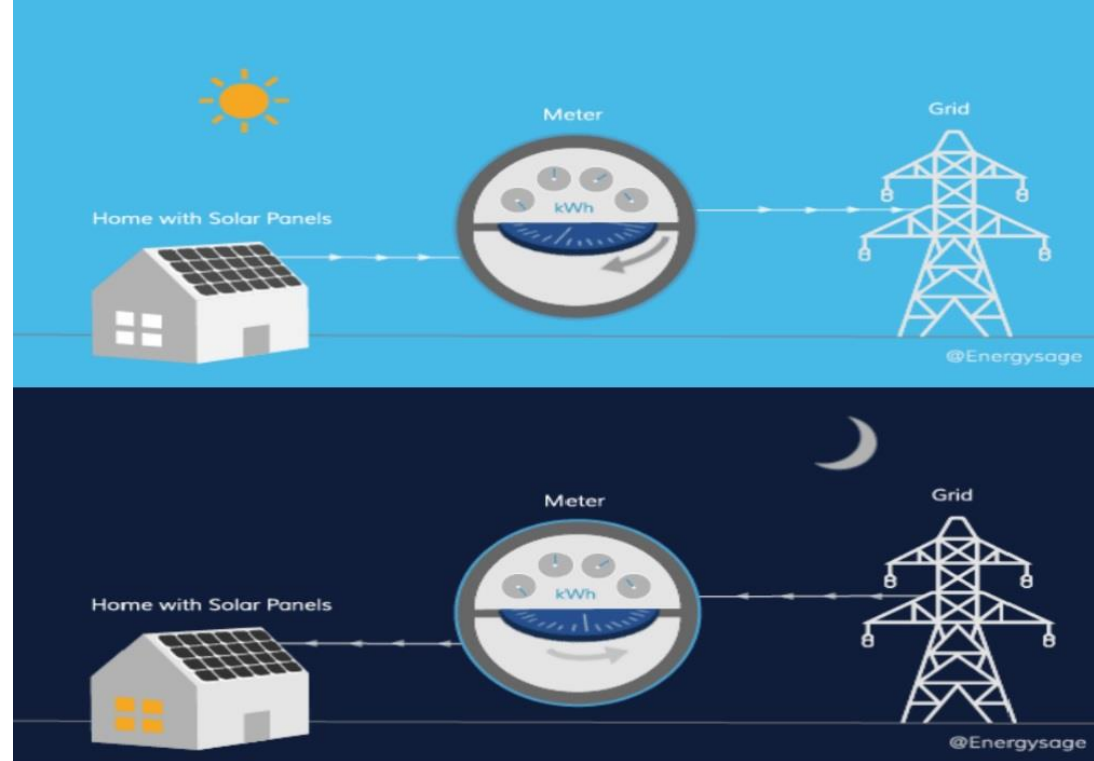
وهي إتفاقية يتم من خلالها نقل الطاقة الكهربائية المنتجة من مكان المحطة وصولاً الى مكان أستخدامها من خلال شبكة الكهرباء مقابل مبلغ مالي يتم الاتفاق عليه.

العبور
WHEELING

نظام صافي القياس

- ❖ تم إصدار نظام صافي القياس لأول مرة من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 17/11/2015
- ❖ يهدف النظام لتنظيم مشاريع الطاقة المتجددة للمستهلكين والمربوطة على شبكات الكهرباء والتي لا تتجاوز قدرتها 1000 كيلو وات ضمن منطقة امتياز الموزع

صورة توضيحية لنظام صافي القياس



تعليمات نظام صافي القياس

تم إجراء تعديل على تعليمات صافي القياس بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 1/6/2020، ويسري التعديل على المشاريع الجديدة فقط، مع الحفاظ على العقود الموقعة سابقاً بهدف عدم تأثر المشاريع مالياً.

وجه المقارنة	قبل التعديل	بعدل التعديل
نسبة الخصم : في حال كانت الطاقة المستهلكة اكبر من المصدرة الى الشبكة.	يقوم المشترك شهريا بتسديد الطاقة المتربة عليه بدون خصم	يقوم المشترك شهريا بتسديد الطاقة المتربة عليه بعد خصم 10% من الطاقة المصدرة (المنتجة) الى الشبكة
نسبة الخصم : في حال كانت الطاقة المستهلكة اقل من المصدرة الى الشبكة.	يقوم الموزع بتدوير رصيد الطاقة المصدرة الى الشهر الذي يليه مخصوما منه 25% من الطاقة المصدرة (الفائض)	يقوم الموزع بتدوير رصيد الطاقة المصدرة الى الشهر الذي يليه مخصوما منه 10% من الطاقة المصدرة (المنتجة)
عداد القراءة	يجب تغيير العداد مسبق الدفع الى عداد ذو اتجاهين ويكون على حساب المستهلك	لا تغيير
السنة الانتاجية	يتم عمل تسوية مالية في نهاية السنة الانتاجية للمشروع بتاريخ 31/3 حيث يتم تدوير رصيد المشترك لمدة سنة واحدة فقط	لا تغيير
نسبة الخصم في مشاريع العبور	يقوم الموزع بخصم 10% من الطاقة المصدرة (المنتجة) بالإضافة الى 25% رسوم تدوير الطاقة	يقوم الموزع بخصم 12% من الطاقة المصدرة (المنتجة)

المشاكل والتحديات المتعلقة بنظام صافي القياس في الهيئات المحلية



الشراكة في محطات الطاقة الشمسية

بناء وتشغيل ونقل
BOT
نقل الملكية للهيئة المحلية بعد فترة
زمنية قصيرة، بحيث تكون كامل
الإيرادات للهيئة المحلية بعدها
عراة

تأجير تمويلي
تأجير تمويلي ينتهي
بالتملك
قلقية



شراء طاقة

أقل من سعر القطرية ب 15%،
حسب قرار مجلس الوزراء
بيت فوريك، جماعين

ملكية مشتركة

أن تتشارك الهيئة المحلية مع
القطاع الخاص بإجمالي الأرباح
قبلان، زيتا

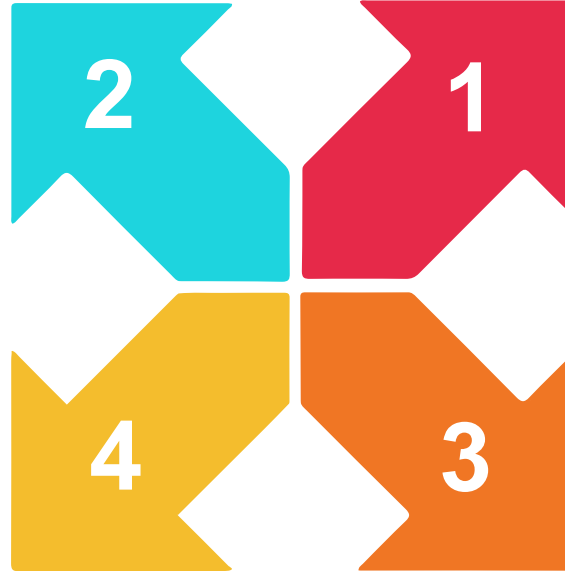
جهود الوزارة في مشاريع الطاقة الشمسية بالشراكة مع القطاع الخاص

اعتماد برنامج " تنوير "

في ظل انتشار الطاقة الشمسية و تهافت العروض على الهيئات المحلية لانشاء محطات طاقة شمسية ضمن حدودها و على شبكتها كان لابد من تقديم دعم فني لها و مساندتها في هذا المجال لتحسين جودة الخدمة المقدمة و تطوير الاداء على اسس مهنية، و الإستثمار الأمثل لمواردها الأساسية في قطاع الكهرباء.

برنامج كفاءة الطاقة و ترشيد الاستهلاك في قطاع الحكم المحلي

الذي يشمل مقرات الوزارة، مديريات الوزارة في المحافظات، مقرات الهيئات المحلية، المباني العامة في حدود الهيئات المحلية



المساهمة في تحقيق الهدف الوطني للطاقة المتجددة (500 ميغا بحلول 2030)

(مشروع شمسي)

توقيع مذكرة تفاهم بين الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP للانتقال إلى الطاقة المستدامة في الهيئات المحلية.

اتفاقيات الشراكة في محطات الطاقة الشمسية

في البداية كانت هذه الاتفاقيات غير عادلة وغير منصفة للهيئات المحلية، لعدة أسباب أهمها:

❖ عدم الخبرة (لكلا الطرفين، الهيئة المحلية و المستثمر)

❖ استثمار جديد في البلد و الكل يطور قدراته بهذا المجال

❖ غياب المنافسة بسبب عدم قيام الهيئات المحلية بالدخول في شراكات من خلال اعلان اهتمام

❖ محدودية الشركات العاملة بهذا المجال.(محطات كبيرة الحجم)

❖ عدم قيام الهيئات المحلية بطلب مصادقة من وزارة الحكم المحلي على الاتفاقيات قبل الشروع بتنفيذها ، على الرغم من الزامية المصادقية قبل وزارة الحكم المحلي على الاتفاقيات التي تزيد عن 3 سنوات، حسب قانون الهيئات المحلية 1997

في الوقت الحالي:

- تدخل الاتفاقيات مرحلة جديدة من خلال مشروع شمس و تنوير على أسس مهنية و خبرات تساهم بالحد من آثار الأخطاء الحاصلة نتيجة عدم الخبرة (يسبقها دراسات فنية)

- نهج الهيئات المحلية المبني على أساس الالتزام القانوني و تفهمهم لأهمية المصادقة



حالات عملية

الوضع القائم	دور الوزارة	الخلاصة
البلدية ضمن امتياز شركة التوزيع (لا تقوم بتقديم الخدمة).	المقارنة بين إيرادات البلدية في الحالتين التاليتين: الأول: نظام العبور الثاني: الإستثمار PPA	نظام الاستثمار أكثر عدالة و إنصاف للبلدية في هذه الحالة من الناحية الاستثمارية (الفرصة البديلة).
إنشاء بئر لخدمة البلدية و المناطق المجاورة عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص.		معدل انتاج المحطة أقل من المتوقع بسبب خلل فني فيها
إنشاء محطة طاقة شمسية لخدمة بئر المياه على نظام العبور بالشراكة مع القطاع الخاص	عمل زيارات ميدانية للبلدية و محطات الطاقة القائمة و الاطلاع على فواتير الاستهلاك و انتاج محطات الطاقة الشمسية و غيرها من التفاصيل.	في بداية المشروع كان هناك راجع على شبكة الكهرباء القطرية لكن هذا الراجع أخذ بالتناقص مع مرور الوقت و في الوقت الحالي لا يوجد فائض في انتاج المحطة.
الخسارة التي تتعرض لها البلدية بسبب محطات الطاقة الشمسية		عدم انخفاض فاتورة الكهرباء بسبب ارتفاع معدل النمو السنوي
عدم انخفاض فاتورة الكهرباء من الشركة		ضرورة اعداد دراسة فنية لشبكة الكهرباء قبل الشروع في انشاء محطات طاقة شمسية.
		ضرورة وجود طاقم متخصص في الهيئة المحلية لمتابعة المحطات التي تنشأ بالشراكة مع القطاع الخاص.



حالات عملية

المُستثمر	نتيجة الدراسة	التوصيات
الخسارة التي يتعرض لها المستثمر بسبب النسبة العالية التي تم فرضها عليه في بيع انتاج المحطة بأقل من 25% من سعر الشركة القطرية	عدم مقدرة المُستثمر على السداد ناتجة عن ارتفاع قيمة الدفعات الشهرية و عدم ارتباطها بالانتاج الشهري للمحطة و ليست مرتبطة بالنسبة.	ضرورة اعلان الاهتمام لاختيار الشريك من القطاع الخاص.
مما تسبب في عدم قدرة المستثمر على سداد الدفعات الشهرية للقرض البنكي	انتاج المحطة في البداية كان اقل من المتوقع.	التحقق من الملاءة المالية للشريك.
تراكم ديون مالية على البلدية بسبب عدم التزامها بالدفعات الشهرية	المشكلة مؤقتة لحين استيفاء قيمة القرض.	الحصول على عروض أفضل.
تأثير تغير المجالس البلدية على الاستمرار بنفس النهج للمشاريع القائمة	الزام البلدية بمعالجة الديون السابقة و جدولتها و الالتزام بالدفعات الشهرية	معايير الربح و الخسارة للهيئة المحلية مختلفة عن المستثمر
امتناع البلدية عن الدفع بسبب مشاكل فنية عالقة بالمحطة	توصية بفصل إيرادات الكهرباء عن باقي إيرادات البلدية و استخدامها للنهوض بهذا القطاع فقط.	ضرورة الاستمرار بالمشاريع الاستثمارية التي تحقق التنمية الاقتصادية بغض النظر عن تغير المجالس البلدية



حالات عملية

المواطن	البلدية	الوزارة
المواطن أولى بالاستفادة من نظام صافي القياس و يجب فتح باب التقديم بنطاق واسع للمواطنين	البلدية أولى بالاستفادة من الطاقة الشمسية و الاستثمار فيها من خلال بناء محطات كبيرة.	العمل على تنظيم بناء محطات طاقة شمسية بأحجام مختلفة بحيث تكون موزعة بطريقة تحقق الغاية منها و هي : - رفع قدرة الطاقة المتوفرة - تقليل الاعتماد على الاحتلال - تحقيق عائد استثماري للبلدية و المواطن كل حسب مسؤوليته
رفض طلبات التقديم لنظام صافي القياس للمواطنين أو تقنيته		

حالات عملية

مقارنة بين اتفاقية شراء الطاقة و اتفاقية شراء حصة للبلدية من
المستثمر

تم تقييم العرضين من
ناحية فنية

تم المقارنة بين
ايرادات البلدية في
الحالتين، و تبين أن
العرض الثاني أرباح
للبلدية

نتيجة الدراسة

اتفاقية شراء للطاقة
بأقل ب 15 % من
سعر القطرية

شراء حصة للبلدية
بنسبة 10% - 20 %
و تقسيمها على 60
شهر

العرض الثاني

اتفاقية شراء للطاقة
بأقل ب 85 % من
سعر القطرية

العرض الأول

التوصيات



التوصيات

نظام صافي القياس

اعتماد الاتفاقيات النموذجية المنظمة والصادرة عن الجهات الرسمية (مجلس تنظيم قطاع الكهرباء) والالتزام بالبنود الواردة فيها (سواء المواطن او الهيئة المحلية) تجنباً للمشاكل والخلافات مستقبلاً



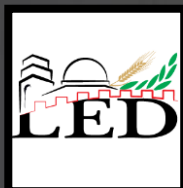
الالتزام بتحديد قدرة كل مشروع بحيث لا يتجاوز معدل استهلاك المشترك من الطاقة



وضع منهجية واضحة ومعايير فنية لآلية قبول مشاريع صافي القياس والابتعاد عن العشوائية



الالتزام بتطبيق كافة التعليمات الصادرة عن مجلس الوزراء الخاصة بنظام صافي القياس



وزارة الحكم المحلي
الإدارة العامة للتنمية والإستثمار

2023